

البحرين: الإعراب عن القلق بشأن اعتقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان  
وإغلاق مركز حقوق الإنسان

إثر اتصالات أولية أجرتها منظمة العفو الدولية مع سفير البحرين في لندن، كتبت المنظمة، في 11 سبتمبر / أيلول OMMQ، رسالة إلى صاحب الجلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، أعربت فيها عن قلقها بشأن اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخوaja، المدير التنفيذي لمركز البحرين لحقوق الإنسان.

وها هي منظمة العفو الدولية تكتب إلى الحكومة البحرينية، مرة أخرى، للإعراب عن قلقها بشأن إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان بإجراءات موجزة. ووردت أنباء عن إغلاق المركز في 11 سبتمبر / أيلول بموجب سلطات وزارة العمل. ووفقاً للتقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية، فإن أنباء إغلاق المركز وصلت إلى الصحف قبل أن تصل إلى أعضاء المركز أو مديره.

وفي الرسالة التي أرسلتها بالفاكس إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أعربت منظمة العفو الدولية عن بواعث قلقها بشأن حالة عبد الهادي الخوaja، لأن التصريحات المنسوبة إليه قد تحظى بالحماية بمقتضى المعايير الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية الآراء التي قد تكون مخالفة لرأي الحكومة أو منتقده له. كما طلبت المنظمة إيضاحات حول الأمر الذي أصدره المدعي العام باعتقال الخوaja مدة QR يوماً، وحول تفاصيل التهم المحددة الموجهة إليه.

فإذا كان عبد الهادي الخوaja محتجزاً لمجرد تعبيره السلمي عن آرائه النابعة من ضميره، فإن منظمة العفو الدولية ستعتبره سجين رأي، وستدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق لأن إغلاق المركز، إلى جانب اعتقال عبد الهادي الخوaja، يعتبران تحدياً لإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وسيكون لهما تأثير سلبي على تطور عملية تعزيز حقوق الإنسان في البحرين وحمايتها. إن عبد الهادي الخوaja وأعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان هم من المدافعين عن حقوق الإنسان، ولهم الحق في احترام حقوقهم احتراماً تاماً. ولم تتلق منظمة العفو الدولية أية معلومات تشير إلى أن أنشطتهم لم تكن متماشية مع إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وينص إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان على حق الشخص في "تقديم شكوى ضد سياسات وأفعال المسؤولين الأفراد والهيئات الحكومية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية...".

كما تطلب منظمة العفو الدولية من السلطات ضمان احترام سرية الملفات التي يحتفظ بها مركز البحرين لحقوق الإنسان، وذلك من أجل سلامة الأفراد الذين قد تحتوي هذه الملفات على معلومات بشأنهم.

ويتعين على السلطات أن تدرس بعناية أحكام إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان عندما تنتظر في قضية اعتقال عبد الهادي الخوaja وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان.